العمالة الوافدة وتأثيرها على سياسات الهجرة في الدول المستقبلة: بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي"

Migrant labor and its impact on immigration policies in receiving countries: between economic and social security

م.د.نور عماد تركي

Dr. Nour Imad Turki

كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

noor.emad@nahrainuniv.edu.lq

الملخص:

يتناول البحث تأثيرات العمالة الوافدة على الاقتصاد وتوضيح العلاقة ما بين الهجرة والاقتصاد في الدول المستقبلةو أهمية العمالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وتأثيرها في الأمن الاقتصادي بعدها عنصر أساسي في تعزيز الاقتصاد اذا تساهم العمالة الوافدة في توفير القوى العاملة اللازمة في القطاعات المختلفة، مثل البناء، الخدمات، والزراعة.وتأثيرها على زيادة الإنتاجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

كما يتناول التأثيرات الاجتماعية للعمالة الوافدة والمتمثلة في التأثير على الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المضيف.و في تنوع المجتمع، و التحديات المرتبطة بذلك مثل الاندماج الثقافي و التوترات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها في السياسات المحلية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان.

فضلا عن ، تناول سياسات الهجرة في الدول المستقبلةمنها : تطوير السياسات لمواكبة تدفقات الهجرة و كيف تتعامل الدول مع الهجرة من خلال تشريعات مرنة أو صارمة؟ وهل هذه السياسات مدفوعة بأهداف اقتصادية أم اجتماعية؟و التحديات التي تواجه الدول في صياغة سياسات فعالة تحقق التوازن بين احتياجات الاقتصاد وحماية المجتمع.

و كيف يمكن للدول المستقبلة تطوير سياسات الهجرة لضمان استفادة الاقتصاد المحلي من العمالة الوافدة، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي؟و الحلول الممكنة لتقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن العمالة الوافدة.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة ، الهجرة، الأمن الاقتصادي ، الأمن الاجتماعي .

Abstract

The research deals with the effects of expatriate labor on the economy and explains the relationship between immigration and the economy in the receiving countries and the importance of labor in driving the wheel of economic development.

And its impact on economic security is an essential element in strengthening the economy if expatriate labor contributes to providing the necessary labor force in various sectors, such as construction, services, and agriculture. And its impact on increasing productivity and the flow of foreign investment.

It also deals with the social effects of expatriate labor, represented by the impact on the cultural and social identity of the host society. And in the diversity of society, and the challenges associated with that such as cultural integration and social and political tensions and their impact on local policies such as education, health care, and housing.

In addition, it deals with immigration policies in the receiving countries, including: developing policies to keep pace with immigration flows and how do countries deal with immigration through flexible or strict legislation? Are these policies driven by economic or social goals? And the challenges facing countries in formulating effective policies that achieve a balance between the needs of the economy and the protection of society.

And how can receiving countries develop immigration policies to ensure that the local economy benefits from expatriate labor, while maintaining

social cohesion? And possible solutions to reduce social tensions resulting from expatriate labor.

Keywords: Migrant workers, migration, economic security, social security

المقدمة :

مفهوم العمالة الأجنبية أو الوافدة : ظاهرة هجرة مؤقتة أو استقرار دائم ببلد غير مسقط رأس العامل، لغرض الاشتغال بالبلد المستضيف.ويُقصد بها الانتقال لأجل العمل بدولة أخرى، بخلاف مصطلحات متقاربة مثل العمالة الوافدة والتي قد تعني الهجرة للعمل داخل القطر الواحد، أو الهجرة بشكل عام والتي قد تكون للجوء سياسي أو لأسباب إنسانية. بذلك نرى أن العمالة الوافدة تحدث لأسباب كثيرة اهمها الفقر وارتفاع أوجه التباين في مستوى المعيشة والتقدم العلمي بين الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة والافتقار الى كفاءة العمل ، وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات ، هذه العوامل وغيرها تساعد على تفسير الكثير من جوانب الهجرة للعمالة الوافدة المعاصرة على المستوى الدولي .

أهمية البحث: بيان أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدم والنامية.

هدف البحث : استكشاف العلاقة بين العمالة الوافدة وسياسات الهجرة في الدول المستقبلة، مع التركيز على تأثيرها على الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتحديد تأثير العمالة الوافدة على الأمن الاقتصادي: كيف تؤثر العمالة الوافدة على النمو الاقتصادي، زيادة الإنتاجية، ومستوى المعيشة. تحديد تأثير العمالة الوافدة على الأمن الاجتماعي: دراسة التأثيرات على الهوية الثقافية، التماسك الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية. إضافة الى تحليل دور السياسات الحكومية: تقييم كيفية استجابة الدول المستقبلة لمختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعمالة الوافدة

مشكلة البحث : تساهم التحديات التي تواجهها الدول المستقبلة في موازنة الفوائد الاقتصادية للعمالة الوافدة لكن لها الكثير من التأثيرات الاجتماعية والأمنية المحتملة.

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من عدة فرضيات أساسية و هي كآلاتي:

- الفرضية الأولى: العمالة الوافدة تساهم في النمو الاقتصادي للدول المستقبلة ولكنها قد تخلق تحديات اقتصادية أخرى مثل البطالة المحلية وتقلبات الأجور.
- الفرضية الثانية: العمالة الوافدة تؤثر على الاستقرار الاجتماعي في الدول المستقبلة من خلال زيادة التوترات الثقافية والعرقية.
- الفرضية الثالثة: السياسات الحكومية تؤثر بشكل كبير في كيفية إدارة العمالة الوافدة لتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والتحديات الاجتماعية

منهج البحث : البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير العمالة الوافدة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

هيكلية البحث : تقسم هيكلية الدراسة إلى مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة والتوصيات والنتائج ، وهي : المبحث الأول معنون بدراسة تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد، أما المبحث الثاني فهو بعنوان تأثير العمالة على المستوى الاجتماعي والأمني .

المبحث الأول : تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد والهوية

تعد العمالة الوافدة من القضايا المهمة في اقتصاديات الدول المختلفة ، إذ تتداخل مع العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. إذ تعاني العديد من البلدان من معدلات بطالة مرتفعة، مما يثير تساؤلات حول دور العمالة الوافدة في هذه الديناميكية. في هذا المبحث، سنركز على كيفية تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل ، وخاصةً على معدلات البطالة1.

و إن وجود العمالة الوافدة في أي اقتصاد له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولكن يختلف تأثيرها بناءً على عدة عوامل مثل حالة الاقتصاد الوطني والظروف الاجتماعية المحلية. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه القضية ذات أهمية خاصة نظرا لارتفاع معدل البطالة نسبيا بين المواطنين تزامنا مع تزايد الطلب على العمالة الوافدة، وهو ما يشكل تحدياً اجتماعياً واقتصادياً حاسماً وغير مقبول اجتماعياً على الرغم من النمو الاقتصادي السريع

[1] . حامد مرزوك ، أثر العمالة الوافدة على البطالة في العراق، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٤\١٠\١٧، للإطلاع : https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=9&newid=39468#:~:text=%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9%3A%20%D9%82%D8%AF%20%D8%AA%D8%A4%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9% .

والتنوع الاقتصادي، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت تواجه صعوبات كثيرة مثل البطالة الوطنية بشكل كبير ولسنوات عديدة. كما أصبحت البطالة مصدر قلق كبير في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة، وبالتالي، لقد أصبح خلق فرص العمل أولوية واضحة على الرغم من أن هذا يستلزم ضرورة ضمان أن يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بخلق فرص العمل للمواطنين، لكي يتم تحقيق أهداف التنمية الوطنية من خلال دعم التنمية الاقتصادية. ولذلك، لتحقيق هذه الأهداف، ينبغي التركيز على تحسين الإنتاجية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، والتأكد من سوق العمل والسياسات الداعمة للتشغيل الوطني ويلاحظ أيضا أن توظيف المواطنين هو أكثر فائدة للاستقرار الاقتصادي العام للبلاد حيث ينفق المواطنون كل أو معظم أموالهم من الرواتب داخل الاقتصاد، مما يساهم في النمو الاقتصادي الشامل للبلاد [١] .

أولا . أثر العمالة الأجنبية على البطالة في دول الخليج العربي

قد تؤدي العمالة الوافدة إلى زيادة المنافسة في سوق العمل، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية. وهذا قد يزيد من معدلات البطالة بين المواطنين. أدت العمالة الوافدة الى تفاقم مشكلة البطالة بشكل كبير وذلك وفق الإحصائيات المعلنة، إذ بلغت معدلات البطالة كمتوسط عام ٩,٨٪ على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وتتفاوت من دولة إلى أخرى ، إذ بلغت في البحرين نحو ٣.٧٪ و في السعودية ١٢.١٪ والكويت ٦.٢٪ ونحو ١٤٪ في الإمارات و ٣.١٪ في قطر بينما ارتفعت في سلطنة عمان إلى ٢٠٪ فضلا عن إغراق سوق العمل بهذه الدول بإعداد كبيرة من العمالة زهيدة الأجور مما يعيق فرص حصول المواطنين على العمل وتطوير قدراتهم ومهاراتهم [٢].

على الرغم مما سبق إلا إن مشكلة البطالة لا زالت ظاهرة محدود ، وليست مشكلة ذات أبعاد اقتصادية كبيرة لكن توجد لها أبعاد أخذة بالظهور مع تزايد معدل البطالة باستمرار نتيجة وجود اعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي تتركز في القطاعات الخاصة ذات الأجور المنخفضة

[1] . Ibtisam Al Abri ,Omar Al Hinai and others, Economic growth and the demand for foreign labor in the oil-exporting and labor-importing states of the Arab Gulf: Case of Oman, Department of Natural Resource Economics, Sultan Qaboos University, Muscat, Oman Analysis and Economic Modelling Department, Central Bank of Oman, Muscat, Oman,2020,p 2.

[٢] . أنور سيد كامل ، الأبعاد السلبية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة في الجغرافية السياسية)، حولية كلية الاداب ، جامعة بني سويف، ٢٠١٥, ص ٣٢٢

والأعمال التي لا يمارسها المواطنين لاعتبارات عديدة منها اجتماعية واقتصادية ، لكن تظهر الأبعاد الاقتصادية للبطالة في الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني ويمكن أن تؤدي زيادة العمالة الوافدة إلى ضغط على الأجور، خاصةً في القطاعات التي تعتمد على العمالة غير الماهرة [١] .

ثانيًا . التأثير على الهوية :

تمثل الهوية حالة ديناميكية ومتغيرة وهي بفعل تشكلها القيمي ذات ثبات نسبي إذ يصيبها التغير ولكن ليس الاندثار والنسيان [٢] .

مرت مجتمعات الخليج العربي خلال العقود الماضية بتغييرات ديموغرافية كبيرة ومتسارعة ، كما إن التحولات الديموغرافية التي مرت ببعض دول المنطقة وهي من التغيرات التي يمكن القول عنها أنها جذرية وهي بنفس الوقت تمثل حالات فريدة للمجتمعات البشرية ويمكن ملاحظة ذلك بالزيادة الملحوظة بأعداد السكان خلال السنوات الماضية ، و تذكر العديد من الإحصائيات إن الزيادة الحاصلة كانت كبيرة من بضعة آلاف إلى ما يتجاوز المليون والمليون ونصف من السكان كما في حالتي قطر والبحرين ، وهاتان الحالتان تحملان في طياتهما تغييرات مهمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي . [٣]

تأتي هذه الزيادة نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الأجنبية ، هذا الارتفاع غير مرتبط بالحاجة الفعلية وحاجات المجتمع ، لكنه ينعكس على حاجة متضخمة فرضها الاندماج في السوق العالمي ، وبذلك تشكل العمالة في سوق العمل الخليجي ٤٧.٣٪ من السكان ، و نرى بذلك أن نسبة تمثيلهما في سوق العمل ترتفع إلى ٧٣٪ ولهذا تأثير كبير على المجتمع بشكل عام [٤] .

تقع الكثرة الكثيرة من العمالة الآسيوية رغم تمتع بعضها بدخول عالية وأفرادها من العاملين في القطاعات الإنشائية والورش والخدمات الشخصية وخدم المنازل ، وهذه الفئة تشكل ٦٥٪ إلى ٨٠٪ فيما تتمتع العمالة الأوربية بأجور عالية ، هذه العمالة المهاجرة تستحضر معها هوياتها وتعبر عنها في تشكيلاتها وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية التي تشكلها في دول الاستقبال ،

---

[١] . انور سيد كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٢ .

[٢] . باقر النجار ، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي ، مجلة عمران ،العدد ٣، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ٢٠١٣ ، ص ٢

[٣] . المصدر نفسه ، ص ٦

[٤] . المصدر نفسه ، ص ٩

فالعمالة الفلسطينية والمصرية والباكستانية والبنغالية ، والدرجة الأقل منها الفلبينية والصينية تتجه للسكن في مناطق مرافئها الخاصة معها وذات علاقة مباشرة بجماعتها الإثنية .[١]

إن تأثير العمالة الوافدة على الهوية الثقافية يعد موضوعًا مهمًا في العديد من الدول التي تستقطب العمالة من مختلف الجنسيات. وهناك عدة جوانب لهذا الأثر، بعضها إيجابي وبعضها قد يكون سلبيًا [٢]:

١. التأثير الإيجابي:

• التنوع الثقافي: العمالة الوافدة قد تضيف إلى تنوع الثقافات في المجتمع، مما يساهم في إغناء الحياة الثقافية من خلال تبادل المعرفة والعادات والفنون.

• التفاعل الثقافي: قد تساهم في نشر مفاهيم التسامح والتعايش السلمي بين الثقافات المختلفة، مما يعزز من تقبل الآخر وفهمه.

٢. التأثير السلبي:

• تحديات الهوية: قد يشعر بعض الأفراد بفقدان هويتهم الثقافية نتيجة للوجود الكثيف للعمالة الوافدة. في بعض الحالات، قد تتعرض العادات المحلية لتحديات بسبب انتشار ثقافات أخرى.

• اللغة والعادات: قد تتأثر اللغة الأصلية والعادات المحلية نتيجة لتأثير اللغة والعادات الخاصة بالعمالة الوافدة، خاصة إذا كانت هذه العمالة تمثل نسبة كبيرة من السكان.

المبحث الثاني : أثر العمالة الوافدة على المستوى الاجتماعي والأمني

أولا. أثر العمالة الوافدة على المستوى الاجتماعي و التكيف الاجتماعي:

قد يواجه الوافدون في بعض الأحيان، تحديات في التكيف مع الثقافة المحلية، مما قد يؤدي إلى بعض التوترات الاجتماعية أو الشعور بالغربة. ولكن بشكل عام، يتطلب الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل وجود العمالة الوافدة موازنة بين الانفتاح على الثقافات الأخرى والحفاظ على القيم والعادات المحلية. وإن تأثير العمالة الوافدة على المستوى الأمني والاجتماعي يعد من

[١] . المصدر نفسه ، ص١٠

[2] . Ibtisam Al Abri ,Omar Al Hinai and others, opcit, p4

القضايا المهمة التي تشغل بال العديد من الدول، خصوصاً تلك التي تعتمد على العمالة الأجنبية في قطاعات حيوية مثل البناء والخدمات[١].

١. التأثير على التركيبة السكانية [٢]:

• العمالة الوافدة قد تؤدي إلى تغيير التركيبة السكانية في بعض البلدان، مما يخلق تحديات في توفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

• قد يؤدي ارتفاع نسبة العمالة الوافدة إلى تشبع السوق بالعمالة، مما قد يؤثر على فرص العمل للمواطنين المحليين.

٢. التحديات الاجتماعية [٣]:

• قد يظهر نوع من الانقسام الاجتماعي بين العمالة الوافدة والسكان المحليين، خاصة إذا كانت هناك فجوات ثقافية أو لغوية. هذا قد يؤدي إلى زيادة معدلات التوتر أو مشاعر العزلة.

• قد تؤدي هذه الفجوات إلى ظهور بعض المشكلات في التفاعل الاجتماعي، مثل التمييز العنصري أو التهميش الاجتماعي للعمالة الوافدة.

٣. التفاعل الثقافي والتبادل الاجتماعي [٤]:

• على الجانب الآخر، يمكن للعمالة الوافدة أن تُسهم في إثراء المجتمع المحلي من خلال تبادل الثقافات والتقاليد، ما يعزز التنوع الثقافي والاجتماعي.

• قد يعزز هذا التنوع من فهم الأفراد لأفكار جديدة وعادات جديدة، مما يساهم في تنمية التعايش المشترك والقبول المتبادل.

[1]. Clive Holes, “Dialect and National Identity: The Cultural Politics of SelfRepresentation in Bahraini musalsalat," in: Paul Dresch and James Piscatori, eds., Monarchies and Nations: Globalisation and Identity in the Arab States of the Gulf (London; New York: I. B. Tauris, 2005), pp. 52-72.

[2] Ibid , p73.

[3] Ibid, p74.

ثانيًا . التأثير على المستوى الأمني:

١. زيادة المخاطر الأمنية [١]

• قد يسهم وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة في بعض الحالات في زيادة معدلات الجريمة، خاصة إذا كانت هذه العمالة تأتي من مناطق تشهد اضطرابات سياسية أو اجتماعية.

• ضعف الرقابة على العمالة في بعض الحالات قد يؤدي إلى حدوث تجاوزات قانونية أو سلوكية تضر بالأمن الداخلي.

٢. التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية:

• الهجرة غير الشرعية من دول معينة قد تكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى صعوبات أمنية. عدم وجود توثيق أو سجل قانوني قد يزيد من صعوبة متابعة حركة العمالة الوافدة وضبطها.

٣. المساهمة في تعزيز الاستقرار [٢]:

• في بعض الحالات، يمكن للعمالة الوافدة أن تساهم في استقرار الأمن من خلال توفير استثمارات اقتصادية وزيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى استقرار المجتمع، مما يسهم في تقليل معدلات الجريمة.

تأثير العمالة الوافدة على المستويين الأمني والاجتماعي يعتمد على كيفية إدارتها وتنظيمها. إذا تم توفير سياسات فعّالة للعمالة الوافدة تتضمن إجراءات قانونية واضحة ورقابة دقيقة، فإن تأثيرها يمكن أن يكون إيجابيًا، ويؤدي إلى تعزيز الاقتصاد المحلي والاستقرار الاجتماعي. أما إذا كانت هناك نقص في التنظيم والرقابة، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشكلات أمنية واجتماعية تؤثر على الاستقرار الداخلي.

تأثير العمالة الوافدة على الهوية الثقافية في دول الخليج العربي يعد موضوعًا ذا أهمية خاصة، نظرًا للاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية في هذه الدول، التي تستقطب أعدادًا ضخمة من

[١]. انور سيد كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٢ .
[٢]. انور سيد كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٤ .

الوافدين من مختلف الجنسيات للعمل في قطاعات مختلفة مثل البناء، والخدمات، والنفط. هذا التأثير يمكن أن يكون ذو جوانب إيجابية وسلبية، ويمكن تحليله على النحو التالي:

التأثيرات الإيجابية

١. التنوع الثقافي: • العمالة الوافدة تسهم في إضفاء طابع من التنوع الثقافي على المجتمعات الخليجية. هذا التنوع يساهم في تبادل الثقافات والتقاليد، مما يعزز الوعي الثقافي لدى السكان المحليين ويعطيهم فرصة للتفاعل مع أفكار وأساليب حياة مختلفة.

٢. الانفتاح على العالم:

• وجود العمالة من جنسيات مختلفة يعزز من الانفتاح الثقافي والاجتماعي. يساعد ذلك في التخفيف من العزلة الثقافية التي قد يعاني منها البعض ويخلق بيئة غنية بالمفاهيم والمعارف الجديدة.

٣. التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

• العمالة الوافدة تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي من خلال العمل في القطاعات المختلفة، وبالتالي تساهم في تمويل الأنشطة الثقافية والاجتماعية، مما يساهم في تقوية الهوية الوطنية بشكل غير مباشر.

التأثيرات السلبية:

١. التهديد للهوية الثقافية:

• قد يشعر بعض الأفراد في دول الخليج بخطر على هويتهم الثقافية نتيجة لوجود أعداد كبيرة من الوافدين. فعلى الرغم من أن العمالة قد تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، إلا أن التنوع الكبير في الجنسيات قد يخلق شعورًا بعدم الانسجام الثقافي.

٢. التأثير على اللغة:

• مع تزايد أعداد العمالة الوافدة، قد تزداد الضغوط على اللغة العربية باعتبارها لغة الهوية. العديد من العمالة الوافدة يتحدثون بلغات مختلفة، مما قد يؤدي إلى تراجع استخدام اللغة العربية في بعض المجالات، خاصة في الأماكن العامة والأنشطة اليومية.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

٣. التغيير في العادات والتقاليد:

• بعض العمالة الوافدة قد تحمل معها عادات وتقاليد قد تتعارض مع القيم المحلية، مما قد يؤدي إلى تقليص ممارسات ثقافية معينة أو إحداث تغيير في بعض السلوكيات الاجتماعية. في بعض الأحيان، قد ينتج عن ذلك صراع ثقافي أو قلق اجتماعي بين السكان المحليين.

٤. التأثير على العلاقات الاجتماعية [١]:

• قد يؤدي وجود العمالة الوافدة إلى تأثيرات سلبية على العلاقات الاجتماعية بين المواطنين المحليين والوافدين، خصوصًا إذا كانت هناك فجوات ثقافية أو اجتماعية عميقة. هذا قد يعزز الانقسامات بين أفراد المجتمع.

الحلول الممكنة للتقليل من التأثيرات السلبية:

١. تعزيز الهوية الثقافية عبر التعليم والإعلام:

• من المهم أن تواصل دول الخليج تعزيز الهوية الوطنية من خلال التعليم والإعلام، بحيث يتم ترسيخ القيم والمبادئ الثقافية للمواطنين المحليين بينما يتم تشجيع احترام وتقدير الثقافات الأخرى.

٢. تشجيع التفاعل الاجتماعي المتبادل: • خلق فرص للتفاعل بين السكان المحليين والوافدين من خلال فعاليات ثقافية واجتماعية، مما يعزز الفهم المتبادل ويقلل من التوترات.

٣. إصدار قوانين لتنظيم العمالة الوافدة

من ما سبق نستنتج إن العمالة الوافدة لها تأثيرات على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية ، لذا ينبغي على الدول التعامل معها وفقا لإجراءات ولوائح قانونية معينة تنظم عملهم ومعيشتهم في البلد المستقبل مع مراعاة عدم تأثير ذلك على فرص عمل المواطنين .

[١] . باقر النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦

الخاتمة والتوصيات :

تأثير العمالة الوافدة على الدول المستقبلة يمكن أن يكون إيجابيًا من حيث دعم الاقتصاد، وتعزيز الإنتاجية، وتوفير المهارات التي تحتاجها بعض القطاعات. ومع ذلك، هناك تحديات اجتماعية واقتصادية، مثل الضغط على الخدمات العامة، ومشاكل الاندماج الثقافي، والمنافسة على الوظائف، التي يجب أن تتعامل معها هذه الدول بشكل فعال.

وان العمالة الوافدة في دول الخليج العربي لها تأثير كبير على الهوية الثقافية، إذ تجمع بين التأثيرات الإيجابية التي تُعزز التنوع الثقافي والانفتاح على العالم، وبين التأثيرات السلبية التي قد تهدد القيم والعادات المحلية. ويجب تحقيق توازن بين الاستفادة من هذه العمالة كما إن الحفاظ على الهوية الثقافية يتطلب سياسات مندمجة تشجع التفاعل الثقافي مع الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمعات الخليجية. يعد تأثير العمالة الوافدة على الدول المستقبلة من المواضيع المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك الدول. والعمالة الوافدة يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية، وهي تختلف بناءً على حجم العمالة الوافدة وقطاعاتها، فضلاً عن السياسات المتبعة لتنظيم هذه العمالة.

المصادر :

الكتب العربية:

١- . أنور سيد كامل ، الأبعاد السلبية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة في الجغرافية السياسية)، حولية كلية الاداب ، جامعة بني سويف، ٢٠١٥,

Books in english :

.Ibtisam Al Abri ,Omar Al Hinai and others, Economic growth and the demand for foreign labor in the oil-exporting and labor-importing states of the Arab Gulf: Case of Oman, Department of Natural Resource Economics, Sultan Qaboos University, Muscat, Oman Analysis and Economic Modelling Department, Central Bank of Oman, Muscat, Oman,2020,

البحوث والمجلات :

. باقر النجار ، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي ، مجلة عمران ،العدد ٣، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ٢٠١٣

الانترنت :

. حامد مرزوك ، أثر العمالة الوافدة على البطالة في العراق، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٤\١٠\١٧، للإطلاع :

https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=9&newid=39468#:~:text=%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9%3A%20%D9%82%D8%AF%20%D8%AA%D8%A4%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9% .